العدل الاجتماعى

بقلم الأستاذ الكبير عبد المجيد نافع

المحامى وعضو مجلس النواب

فى كل مجتمع إنسانى ، وفى كل عصر من العصور ، تقع مظالم اجتماعية فى صور مختلفة وألوان شتى، بحكم احتكاك الأفراد بعضهم ببعض وتصادم مصالحهم الذاتية واختلاف ميولهم ومشاربهم وتباين نزعاتهم ووجهاتهم و بمقتضى الروابط التى تربطهم بالسلطة الحاكمة . وتلك المظالم تختلف شدة ولينا باختلاف البيئات وتباين نظم الحكم .

ولعل طلاب الكمال الإنسانى والمثل العليا حين يحكمون على هدى تاريخ الإنسانية إلى اليوم ، يشهدون بينهم و بين أنفسهم أن الظلم كمين فى أعماق النفس البشرية ، القوة تبديه والضعف يخفيه ، وأن صورة الإنسان المتوحش إذ كان يضرب فى ظلمات التاريخ فيقضى لنفسه بنفسه و ينتزع مال جاره الضعيف أو ينتزع روحه التى بين جنبيه تحقيقا لأطماعه و إشباعا لشهواته ، لا يختلف عن الإنسان المتحضر الذى يستغل أخاه الإنسان فى أقبح مظاهر الاستغلال ، إلا بقدر ماتختلف الوسائل وتتميز ضربات القبضة الطبيعية من القبضة الحديدية .

على أن الدولة التى تهيمن على الشؤون العامة وتبسط سلطانها على الشعب ، وانى بشرائعها وقضائها وشرطتها تكفل حياة الأفراد وحرياتهم وأموالهم ، هذه الدولة كفيلة ، إن لم يكن بالقضاء على المظالم الاجتماعية جميعا ، فلا أقل من تخفيف آثارها إلى أبعد حد .

ولكن مدى قدرة الدولة على تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى كانت ولا تزال مثار جدل عنيف حاد بين علماء الاقتصاد ودعاة المذاهب الاشتراكية . فأما غلاة المذهب الفردى ، أو الحريون من الاقتصاديين ، فينادون بتضييق دائرة مهمات الدولة وقصرها على الدفاع الوطنى وحفظ الأمن والفصل فى الخصومات بين الناس وترك التنافس الحر بينهم ، ذاهبين إلى أن تدخل الدولة فى علاقات الأفراد بعضهم ببعض يشوه جمال النواميس الطبيعية لا بل يعوق التقدم الانسانى . ثم غلا بعض أولئك الحريين بجهر بأن تدخل الدولة فى غير نطاق الدائرة المرسومة لها رجاء أن تحمى الضعفاء انما هو عمل فى ظاهره الرحمة وفى باطنه العذاب ، إذ هو يضر هؤلاء الضعفاء ولا ينفعهم .

وأما دعاة الاشتراكية فيتقلبون بين الهجوم على خصومهم فى الرأى والدفاع ضدهم . فإذا هاجموا قالوا إن أشياع الحرية الموهومة والتنافس المزعوم يفسون أو يتناسون أن الأنانية هى التى تسوق المرء فى الحياة وأن مصالح الأفراد تتعارض بل قد تصطدم بالمصلحة العليا للدولة نفسها، وأن التنافس لايكون مشروعا حتى تعطى فرص متساوية لجميع المتنافسين، إذ ليس من العدل فى كثير أو قليل أن تسلح هؤلاء بالعلم وتزودهم برأس المال ، والعلم امتياز والمال قوة ، ثم تجرد أولئك منهما معا، ثم تؤذن فيهم بالتنافس الحر وأنت تعلم مقدما أن المجردين من العلم المحرومين من المال هم المنهزمون فى معركة الحياة لامحالة. وإذن فقد وجب أن يتساوى الناس فى الفرص فيكون التعليم بجميع درجاته مجانيا وتضيق دائرة الفروق بين حدى الغنى والفقر .

وما أحسب منصفا يتعامى عما فى تلك المطالب من غلو وإسراف . فلوافترضنا أن موارد الدولة يمكن أن تنهض باعباء التعليم فى جميع درجاته ، فلا ينبغى أن ننسى أن التعليم العالى أو التعليم الجامعى هو بمثابة تكوين قيادة صالحة للامة ، ويا ويل الأمة التى لا يكون جيشها مؤلفا من الجنود وأركان الحرب معا .

الاعتدال والقصد فى الطلب يقضيان إذن بأن يكون التعليم الابتدائى والثانوى ، كما هو الشأن فى بعض الأمم ، على عاتق الدولة حتى يعطى ابن الفقير مثل الفرص التى يعطاها ابن الغنى ، ورجاء أن يصبح الجميع مواطنين صالحين يعرفون ما عليهم من واجبات حيال الدولة وما لهم من حقوق قبلها . فإذا جاوزنا هذه المرحلة إلى مرحلة التعليم العالى ، لم يكن من الظلم قصره على القادرين عليه ، ولكن من الظلم أفحش الظلم حرمان أبناء الفقراء منه متى برزت مواهبهم وتجلت ملكاتهم. بل إذا لم يكن التعليم الجامعى من الترف العقلى، ولم يكن من الحلية والزينة، وإنما هو من النضوج الفكرى الذى يطبع الشخصية بطابع القيادة الصالحة لتولى زمام الأمة فى مختلف نواحى الحياة العامة ، إذا كان التعليم الجامعى كل أولئك فمن السفه ترك المواهب الفقيرة مقبورة والملكات التى تعجز وسائلها مطمورة ، كما هو الشأن فى ترك الثروة المعدنية فى باطن الأرض بغير استغلال .

لقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة العصرية فوجب أن يكون مشاعا بين الجميع كالماء والهواء والضياء . ومثل الذى يخوض غمار معركة الحياة بغير علم كمثل الذى ينزل إلى ساحة الحرب وهو أعزل من السلاح : ذاك محكوم عليه بالاستعباد والبؤس ، وهذا مقضى عليه بالهزيمة . على أنى أسارع إلى الجهر بأنى أقصد التعليم العملى الذى يمكن صاحبه من أن يشق طريقه فى الحياة، لا هذا التعليم النظرى الذى يحشو رأس صاحبه بالنظريات الجوفاء حتى تنفخ بالغرور فتدرجه فى عداد المتعطلين .

ولا تتحقق المساواة في الفرص، وهي جوهر مبدأ العدل الاجتماعي، حتى يقضى على جميع الحواجز والفروق. فمن الإثم في حق الوطن أن يؤثر أبناء الأغنياء على أبناء الفقراء في تولي المناصب الهامة، وقد لا يكون لأولئك من فضل إلا أنهم ولدوا من أبوين غنيين، وقد يكون هؤلاء من النابغين الموهوبين. فالمجتمع الذي تسود فيه هذه الحالة يخلق ارستقراطية رديئة لا تحسن الاطلاع بتبعات الحكم وتغرس عوامل التذمر والسخط في النفوس.

إن أداء الحكم لا يصلح حتى يتنحى سلطان الهوى على النفوس فلا يحل في شريعة الوطنية الجديدة أن يحابي فرد لمجرد أنه يتعلق بأذيال عظيم، أو آخر لمحض أنه يتشبث بأهداب العهد. إنما ينبغي — كي يكون الحكم خير المحكومين — أن يوضع الرجل اللائق في المركز اللائق كما يقول الانجليز.

وتمشيا مع مبدأ العدل الاجتماعي لا يصح أن يغدق على طائفة لا تطلب المزيد، بينما يحرم فريق وهو يعاني مضض الحرمان. فلا يجمع الموظف المحظوظ بين عمله والعمل في بنك وإدارات لا حصر لها، ولا يضيف بعض المسئولين إلى أعبائهم مسئوليات أخرى ولا يكون المحدودون أغنياء في شركات لا عداد لها، في حين أنه لو وزعت الأعمال توزيعا عادلا لكان فيها ما يكفينا على الكثير من أسباب الشكوى التي تجأر بها جماعة المتعطلين.

والقضاء على البطالة ليس من مبادئ العدل الاجتماعي فحسب، إذ أن حق العامل في العمل حق مقدس مادام قادرا عليه وطالما كان تعطله عن غير عمد منه، ولأن الواجبات يقابلها حقوق، ولأن من يتقاضاه الوطن ضريبة الدم، لا يحق لهذا الوطن أن يضن عليه بالعمل الذي يدر عليه الرزق. وإنما القضاء على البطالة محقق للمصلحة العليا للدولة، إذ من البأس واجبتها استغلال جميع القوى، وإذا جاز لأمة أن تدع ثروتها القومية معطلة، فلا يجوز لها أن تدع الأيدي مشلولة عن الإنتاج.

وليس من العدل الاجتماعي في شيء هذه التفرقة بين الأغنياء والفقراء في ضريبة الدم فيعفى منها الأولون لقدرتهم على دفع البدل النقدي، وينهض بها الآخرون لعجزهم عن دفع هذا البدل، على الرغم من أن الذود عن حياض الوطن فرض يجب أن يحمله جميع الأكفاء.

وإذا كان لنا ألا نخلق في النفوس آمالا كاذبة وأمانى باطلة، حق علينا أن نبادر إلى المناداة بأن المساواة في الأرزاق إنما يبشر بها أولئك الذين يحلقون في أجواء الخيال ويعيشون في أبراج العاج ولا يهبطون إلى حقائق هذه الأرض. وكيف السبيل إلى تلك المساواة وبين الناس القوي والضعيف، والذكي والغبي، والعملاق والقزم، والعاقل والأحمق، والمقتصد والمبذر، وعلى الجملة كيف السبيل إلى المساواة والناس لم يصبوا في قوالب متشابهة حتى نجري عليهم حكما واحدا؟

لكن إذا كانت تلك المساواة فى الأرزاق متعذرة التحقيق ، فلا أقل من تضييق دائرة الفروق بين حدى الغنى والفقر . فحق الغنى فى الترف ليس مقدما على حق الفقير فى العيش ، وعفا لا أملك إلا أن أبدى إعجابى بالفكرة التى أعرب عنها وزير الشؤون الاجتماعية فى أحد أحاديثه إذ صرح بأنه يفكر فى فرض ضريبة على الملاهى لتحسين حال الفقراء ، وهو لعمرى أو وسع نطاق هذه الضريبة لاستحق الثناء من الأمة مضاعفا .

من حق الفلاح على الدولة أن تكافح فقره ومرضه وجهله . ومن حق العامل عليها أن تجنبه أسباب الضيق ، فكيف السبيل الى موازنة الموارد؟ السبيل أن تنشئ ضريبة تصاعدية على التركات والإيرادات وتجعل نصيبا منها للنهوض بمستوى معيشة الفلاح والعامل .

إصلاح القرية مقدم على تجميل المدينة وانشاء مساكن شعبية للعمال مفضل على الكباريات ، وكل من تظله سماء هذه البلاد ويشرب ماء النيل من حقه أن يتذوق جمال الحياة العائلية وجلال الحياة العقلية .

وإن كان على الدولة أن تضمن لكل فرد حدا أدنى للعيشة ، فان عليها ألا تعمق الهوة بين الغنى والفقر ، فتقرب مسافة الخلف بين أعلى وأدنى مرتب فيها .

وإذا كان بعض الدول يعنى بالطريقة التى يقضى بها العمال أوقات فراغهم ، ويسر لهم سبل الترويح عن النفس ، فما أحرانا أن نحول دون أن يكون الفلاح فريسة للفقر وضحية للمرض والجهل ، ثم ما أولانا أن نحول دون الاصطدام بين العمل ورأس المال فلا نمكن الثانى من تسخير الأول واستغلاله ، ونحرر العامل من رق عبودية المال فنكفل له أجرا يقوم أوده ، ونؤمنه من شرور البطالة والعمل المنقطع ، ونؤمنه من الاصابات والمرض والشيخوخة ، ونكفل له راحة يوما فى الأسبوع ، وخمسة عشر يوما فى العام ، فان من حقه أن يتذوق الحياة ويسمو إلى كرامة الإنسان .

وإذا كانت الحرب نقمة على الناس كافة ، فمن أسف أنها نعمة على بعض المنتفعين أو المستغلين ، تلك الطفيليات الإنسانية التى تمتص دماء المنتجين والمستهلكين معا . فالعدل الاجتماعى يقضى بالضرب على أيديهم ، وتقليم أظافر الطمع فيهم ، وانتزاع الأرباح الفاحشة منهم انتزاعا ، ورجاء توفير عمل للمتعطلين بسبب الحرب وللترفيه عن اليائسين والمساكين الذين زادتهم الحرب بؤسا على بؤس .

وإذا جنح بعض الملاك الزراعيين والعقاريين إلى إرهاق المستأجرين ، أو إذا نزع بعض المستأجرين إلى أكل حقوق الملاك بالباطل ، فالدولة فى حل من التدخل حتى لا يختل ميزان العدالة .

على الرغم من مهاجمة النظام الرأسمالى فسيبقى رأس المال. وأكبر الظن أن الشكوى منه ستتضاءل وتتكمش متى أخذ القابضون على مصاير الشعوب الديمقراطية أنفسهم بالحيلولة دون أن يربح أصحاب الأموال الأرباح الطائلة من غير أن يقوموا بعمل .

وستظل الملكية الخاصة حقا مقدسا مهما تلقت من هجمات المتطرفين والهدامين . لقد ملأ "برودون" فمه بتلك الكلمة : "الملكية هى السرقة" ، وتلقفها دعاة السوء بظاهر مدلولها وألقوا فى روع الناس معنى سيئا لها لم يخطر لقائلها ببال . فانما أراد الرجل أن الملكية يمكن أن يكون فيها جانب سيئ إذا هى مكنت صاحبها من الكسب دون أن ينهض بعمل منتج .

واخترعت أوهام بعض الاشتراكيين قصة ذلك الإرلندى الذى نزل ليصطاد فى ضيعة يملكها لورد انجليزى، فلما هم اللورد بمعه من الصيد سأله الإرلندى من أين انتهت ملكية الضيعة إليه ، وما زال اللورد يترقى حتى ذكر أن جده الأعلى انتزعها بالحرب عنوة واقتدارا ، فدعاه صاحبه الى الزال ليبت فى مصير الملكية. فتلك الوحشية إن طبقت بين الأمم فهى رجوع بها الى عصور الظلمات ، وتطبيق لشريعة الأدغال ، وإن سادت بين أفراد الأمة سادت معها الهمجية والفوضى .

على المواطنين أن يروضوا أنفسهم على احترام الملكية الخاصة ، ولكن ليس بمستنكر عليهم أن يطالبوا الدولة بأن تقتطع من الكمالى لتستر الحاجات الملحة فى الحياة .

وهذه انجلترا ، وهى بلد الديمقراطية والنظام البرلمانى ، والتى تحرص على التقاليد، ولا تنكر النظم الرأسمالية ، قد أصدرت فى مستهل القرن العشرين ، ومازالت تصدر ، طائفة من التشريعات الاجتماعية ، تحقيقا لمبادئ العدل الاجتماعى .

إن شخصية الفرد تبرز وتقوى فى الأمم الديمقراطية حتى لقد تطغى بعض الشىء على شخصية الدولة ، وفى الدكتاتورية تفنى شخصية الفرد وتتلاشى حتى لقد تهدر الكرامة الإنسانية . فليكن الأمر بين ذلك قواما فتقدم مصلحة الدولة على مصلحة الفرد .

يثور الضمير العالمى فى وجه عدوان أمة على أمة ، ويثور الضمير القومى ضد استغلال مواطن لأخيه. والسلاح يفصل فى الأولى، والتشريع يحول دون الثانية، والدولة لا تحجم عن التشريع فى سبيل تحقيق مبادئ العدل الاجتماعى .

عبد المجيد نافع